

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٥٤**

الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
الأرجنتين .... السيد كبغلي
أوكرانيا .... السيد كوتشنسكي
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد الجراندي
جامايكا .... الآنسة دورانت
الصين .... السيد شن غوفانغ
كندا .... السيد دوفال
مالي .... السيد وان
ماليزيا .... السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون
ناميبيا .... السيد ونيفي
هولندا .... السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2000/529)

00-47707 130600 130600
0047707

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

تأبين رئيس الجمهورية العربية السورية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في بداية هذه الجلسة أود، بالنيابة عن مجلس الأمن، أن أعرب عن الأسى لوفاة رئيس الجمهورية العربية السورية، فخامة السيد حافظ الأسد. إن الرئيس الأسد وهو رجل دولة التزم بعظمة شأن بلده ومصير الأمة العربية، كرس حياته لخدمة بلده بتفان عظيم. ولقد عمل بجد أيضا للإسهام في البحث عن حل عادل ودائم وشامل تنتظره جميع شعوب الشرق الأوسط.

وبالنيابة عن المجلس أود أن أعرب للجمهورية العربية السورية حكومة وشعبا ولأسرة الفقيد عن التعازي العميقة.

والآن أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى الوقوف مع التزام الصمت مدة دقيقة واحدة حدادا على الرئيس حافظ الأسد.

وقف الأعضاء مع التزام الصمت مدة دقيقة واحدة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2000/529)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الوثيقة S/2000/529.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/486، رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من البرتغال.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد كلاين (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أكون هنا لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفتي ممثلا خاصا للأمين العام ومنسقا لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. في الوقت الذي يتعرض فيه دور الأمم المتحدة وإنجازاتها في تسوية الصراعات العرقية لتفحص دقيق من المجتمع الدولي، يسرني أن أقول إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد شرعت بعزم في سلوك الطريق الصحيح وإنها تحرز تقدما يثير الإعجاب.

(تكلم بالانكليزية)

وقبل أن أعود إلى التقدم الذي أحرزته البعثة، ينبغي أن أعرب عن رفضي القاطع لإدعائين جرى تداولهما في النقاش العام ويتصلان ببعثتنا: أولا، إدعاءات بعض المعلقين

أن الأمم المتحدة عاجزة عن أداء مهام ''حفظ السلام العالمي الجديد'' في هذه المرحلة التي تشهد الصراعات بين الجماعات العرقية وفي الدول العاجزة عن أداء وظائفها؛ وثانيا، أن السلام القائم بذاته في البوسنة والهرسك سيقتضي عقودا، وليست سنوات.

وينبغي التذكير بأنه في يوغوسلافيا السابقة، التي تمثل في بعض الوجوه نموذجا للدولة العاجزة عن أداء وظائفها وللصراع العرقي بين السكان الخارجين من تقاليد غير ديمقراطية، لم تكلل بالنجاح سوى بعثتين دوليتين. فمنذ بداية الصراع اليوغوسلافي، كانت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي مثلت بداية العمل، قد كفلت عدم انتشار الحرب إلى تلك الجمهورية. وفي الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨ نجحت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بدعم قوي من مجلس الأمن، ووجود قوة كبيرة وولاية واضحة تحت قيادة واحدة، في الحفاظ على الطابع الإثني التعددي لمنطقة شرقي سلافونيا أثناء انتقالها في العودة إلى سيطرة كرواتيا.

إن تينك البعثتين، اللتين نسي المعلقون إحداهما للأسف وتجوهلت الثانية في أغلب الأحيان، قد أثبتتا أن الأمم المتحدة إذا ما توفرت لها الولاية الملائمة وموارد الدعم والهيكل التنظيمي، تملك القدرة والتجربة اللازمة لإدارة الصراعات المعقدة. وأنا لا أنفي أن المجتمع الدولي يواجه منعطفا تعليميا شديد الانحدار في مواجهته لكل التحديات الجديدة لحفظ السلام. ولكن بصفتي جنرالا، وسفيرا، وحافظا تنفيذيا للسلام، بوسعي أن أقول بأمانة إنه ما من منظمة عملت معها أحرزت تقدما على ذلك المنعطف أكثر مما أحرزته الأمم المتحدة. وإنني ملتزم التزاما راسخا لمجلس الأمن بأن تضيف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك نجاح بعثة أخرى إلى قائمة نجاحات الأمم المتحدة التي يُغفل عنها كثيرا.

والإدعاء الثاني الذي أرفضه هو أن المجتمع الدولي سيستغرق عقودا من التدخل المكثف والمكلف قبل أن يتوصل في نهاية المطاف إلى أن إنشاء دولة ذات سيادة وديمقراطية ومتعددة الأعراق في البوسنة والهرسك ''مهمة مستحيلة'' نوعا ما. وأرى أن تفادي تلك النتيجة يتوقف بصفة شبه تامة على سياساتنا وأعمالنا.

إن سكان البوسنة والهرسك يعيشون الآن في نوع من أرض البلقان التي أصبحت ملكا مشاعا، غير واثقين من هويتهم ومكانهم في العالم الحديث. فطوال قرون ظلت القرارات التي تؤثر عليهم تتخذ في بلاط شخص آخر: اسطنبول أو فيينا أو بلغراد. إذ كانت منطقتهم تمثل خط الصدع التاريخي والسياسي والديني بين أوروبا والشرق. وقد رُسمت الحدود العسكرية هناك. وبالتالي فإن سكان المنطقة لم يستطيعوا المشاركة في التطور الديمقراطي الذي حدث في أوروبا الغربية. وتم تجميد تطورهم في الشكل السياسي للحقوق الجماعية، وليست الحقوق الفردية المحمية بموجب حكم القانون. وكانوا عرضة للمناورات والغلو في الوطنية، الأمر الذي استلزم في ثلاث مرات خلال القرن الماضي تدخلا دوليا وحلولا مركزية مؤقتة حملت بذور المزيد من الصراعات في السنين المقبلة.

ولدى المجتمع الدولي فرصة تاريخية ليضع حدا لدورة عدم الاستقرار الإقليمي والتدخل الخارجي، ولكنها تقتضي حلولا جسورة وخطوات رئيسية. وينبغي ألا تستمر البوسنة والهرسك محصورة في هوامش أوروبا. إنها تحتاج إلى الدخول في المجال الأوروبي الأوسع حيث يمكن أن تجد العناية، والتشجيع والتلمذة التي تحتاجها لتصبح عضوا مستقرا ومعتمدا على نفسه في المنطقة الكبرى.

وكل شيء نحاول فعله يتوقف على الالتزام الموثوق به، الآن، بدخول البوسنة والهرسك في أوروبا. فمن عودة اللاجئين - ولماذا يرغب أي لاجئين في أوروبا أن ينشأ أبناؤهم في أرض البلقان التي أصبحت ملكا مشاعا؟ - إلى الإبقاء على الشباب في داخل البلد وليس في صفوف طلب تأشيرات الهجرة؛ ومن المكافحة الصارمة للجريمة العابرة للحدود إلى كسر قبضة السياسيين المتطرفين والاتجاهات الانقسامية: كل ذلك يتوقف على تغيير بصريات هذا البلد، وبصريات جيرانه، من النزعة الانقسامية الطائفية الضيقة بإعطائهم هوية إقليمية ونزعة متسعة للغير.

وينبغي للحلول التي نجحت في العمل في أوروبا الغربية لتهدئة النزعة العرقية الانقسامية أن تطبق في البلقان. وينبغي ألا نخشى من أن يفتح هذا أبواب الطوفان للعناصر غير المرغوب فيها. فالواقع أن العناصر البلقانية غير المرغوب فيها توجد بالفعل في أوروبا. وإن الإبقاء على المواطنين العاديين خارج أوروبا يحرمنا فقط من تعاونهم في مكافحة مشاكلنا المشتركة: التطرف السياسي؛ والجريمة المنظمة؛ والاتجار بالأشخاص، والمخدرات والأسلحة؛ والهجرة غير المشروعة.

علاوة على ذلك، فإن فرض شروط صارمة للانضمام إلى أوروبا لا يعود بالفائدة إلا على أولئك السياسيين الذين لا يرغبون في أن يكونوا موضع تدقيق من المؤسسات القانونية الأوروبية ومؤسسات حقوق الإنسان. ونموذج التنظيم السياسي القائم على ثلاثة أعضاء والمتصف بالخلل في البوسنة والهرسك، والمتمثل في فشل الرؤساء الثلاثة في التقيد بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم أمام هذا المجلس في إعلان نيويورك، يمكّن هذا السياسي أو ذاك من كفالة عدم التقيد بالشروط الموضوعة على الإطلاق.

والمؤسف أن خمسة انتخابات أجراها المجتمع الدولي في خمس سنوات لم تؤد إلى الأثر المرغوب فيه ألا وهو تمكين الزعماء الديمقراطيين الذين يضعون مصالح جميع سكان البوسنة والهرسك فوق مصالحهم. وعلى رغم أن الشعب نفسه بات متعبا من الاستغلال السياسي - مثلما يتضح من إظهار المجتمع الدولي تأييده القوي عندما يزال كل مرة مسؤولون محليون من مناصبهم - خلال الحملات الانتخابية، فإن الأحزاب الوطنية الرئيسية الثلاثة تقوي بعضها بعضا، وتحرم الأحزاب البديلة والمرشحين من الدخول في المعترك السياسي. و لم تخض انتخابات محلية حتى الآن على أساس غير عرقي وغير إيديولوجي. وكثرة الانتخابات كقلتها يمكن أن تؤدي إلى الشعور بالوهن والإحباط.

وعلى الرغم من ذلك، ينبغي ألا نشعر بالتشاؤم. فالتقدم المحرز في وجه العقبات السياسية الكأداء كان كبيرا. بيد أنه كان مكلفا وشاقا وبطيئا. وفي وقت تكثر فيه دعوات المجتمع الدولي إلى توفير الموارد، من الضروري التخطيط للخطوات المقبلة في البلقان على أساس تحليل موضوعي. وإذا واصلنا عمل ما نقوم به، فإننا سنحصل على ما حصلنا عليه.

ولنعترف بأن استراتيجية الإبعاد عن أوروبا إلى جانب التدخل العسكري بصورة تدريجية باءت بالفشل. ويتعين أن تكون لدينا الآن رؤيا كالرؤيا التي كانت لآبائنا عندما خططوا بنجاح لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. والمهمة في البوسنة والهرسك ليست مهمة مستحيلة، ولا يتعين أن تكون حكاية لا نهاية لها، إذا تسنى لنا وضع السياسات الصحيحة والسعي بنشاط إلى تحقيق هدف الشمولية السياسية في أوروبا.

وأنتقل الآن إلى عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. إن تقرير الأمين العام المعروض عليكم يفصل الإنجازات الرئيسية التي حققتها البعثة العاملة بنشاط. ولقد أُحرز تقدم ملموس في جميع المجالات الرئيسية للبعثة والمتمثلة في إعادة تشكيل الشرطة وإصلاح الشرطة والإصلاح القضائي.

ويوم الثلاثاء الماضي بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، دشنا في مطار سراييفو إدارة حدود الدولة المتعددة الأعراق في البوسنة والهرسك. وهذه الوكالة هي أول وكالة تنفيذية تعمل تحت مؤسسات الدولة المشتركة بدلا من الكيانات العرقية. وهي خطوة رئيسية نحو بناء هوية الدولة، ومكافحة الجريمة الوطنية وعبر الوطنية، والهجرة غير القانونية، والتحضير للانضمام إلى أوروبا.

وبتاريخ ٥ حزيران/يونيه، تفحصت الاندماج المادي لوزارة الداخلية في كانتون الهرسك - نيريتفا، ورحبت بتعيين ٧٠ قاضيا ومدعيا عاما في مؤسسات قضائية متعددة الأعراق. وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مهدت الطريق أمام تمكين الكرواتيين والبوشناق من العمل معا في غرب مدينة موستار المقسمة وذلك لأول مرة منذ بداية الحرب.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، انتشرت أول فرقة من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تيمور الشرقية حيث يؤدي أفرادها عملهم بصورة جيدة. وكدلالة أخرى على أن المقاتلين السابقين راغبون في العمل معا بوئام وفعالية وهم قادرون على ذلك، نعمل الآن على تدريب ١٦ ضابطا عسكريا للعمل كمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، وبدأنا إجراء تحضيرات لإنشاء كتيبة لوجستية وكتيبة هندسة متعددة الأعراق من الجهات الثلاث للعمل في بعثات الأمم المتحدة في المستقبل.

وبتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير، دشنّا عمل قوة شرطة مقاطعة بريشكو المتعددة الأعراق. والتشكيل العرقي للقوة يبين التطور السكاني للمقاطعة - أي ٤٥ في المائة من الصرب، و ٣٧ في المائة من البوشناق، و ١٦ في المائة من الكروات، و ٢ في المائة من أعراق أخرى - في قوة موحدة، بيد أن توظيف فرادى ضباط الشرطة ارتكز ارتكازا صارما على الكفاءة المهنية.

وفي كانون الثاني/يناير أيضا، أعيد تشكيل وحدات الشرطة الاتحادية المتخصصة بمكافحة الإرهاب وتم اندماجها المادي. وفي غضون الأسابيع المقبلة، سيُنجز العمل في إعادة تشكيل وإعادة تدريب الوحدات الموازية لها في جمهورية صربسكا، وسيُنقلون من تحت إشراف قوة تثبيت الاستقرار إلى إشراف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وهذه النتائج الملموسة والهامة التي أُحرزت طوال الأشهر الستة الماضية ليست سوى جزء من العمل الشامل الذي اضطلعت به البعثة.

وأحد المقاييس الذي سيقاس به نجاح بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هو إسهامها في تغيير تشكيل قوات الشرطة لتعكس على نحو أفضل المجتمعات المحلية المتعددة الأعراق التي تخدمها، وتوفير الثقة للعائدين من الأقليات. ونحن نولي أولوية عليا لتوظيف ضباط شرطة من الأقليات ونشرهم ونقلهم إلى أماكن أخرى.

وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر المقبل، سيكون قد تم تدريب ما يزيد على ٦٠٠ من مبتدئي الشرطة أو يكونوا يتدربون في معهدي الشرطة اللذين أنشأناهما في العام الماضي. وهذا التقدم يبعث على التشجيع، ولكن من الواضح أنه ليس كافيا. ويلزمنا إحراز المزيد من التقدم بغية الحصول على نتائج أسرع وأكثر أهمية.

والاجتماع الوزاري الاستشاري المعني بشؤون الشرطة الذي عقدناه في آذار/مارس بدأ يؤتي ثماره. فالشروط الأساسية لتوظيف ضباط الشرطة العائدين من الأقليات قد تم إرساؤها. وأول قائمة من هؤلاء الضباط هي قيد الإعداد. علاوة على ذلك، طلب الآن وزراء الداخلية المعنيون توسيع برنامج الاجتماع الوزاري الاستشاري المعني بشؤون الشرطة ليشمل تعاون الشرطة في مجالات أخرى، من قبيل مكافحة الهجرة غير القانونية.

ويسرني أن أفيد عن إحراز تقدم ممتاز في جمع البيانات والتحريات الأولية المتعلقة بسجل أفراد إنفاذ القوانين الذي أنشأناه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لتسجيل جميع أفراد الشرطة في أنحاء البلاد والتحري عنهم. ولقد توصلنا في الأسبوع الماضي إلى تسجيل ما يزيد على ١٠ ٥٠٠ منهم، من إجمالي القوة البالغ عددها قرابة ٢٠ ٠٠٠ فرد.

والمرحلة الثانية من هذا المشروع على وشك أن تبدأ. فجميع المعاد تسجيلهم من أفراد الشرطة سيخضعون للامتحان. وسنجري تحريات مفصلة عنهم وستصدر الشهادات النهائية بشأنهم. وفي الوقت نفسه، فإن هذه العملية تساعدنا على اعتماد التشكيل العرقي الصحيح بدقة لأفراد الشرطة وعلى تحديد الضباط المشردين بغية احتمال إعادهم إلى أماكنهم الأصلية.

إن التقليل من النفوذ السياسي عن طريق إنشاء إدارة مدنية محترمة هو تحد خطير لجميع الجهود الدولية في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك. وبرنامج مفوضي الشرطة المعتمد في مقاطعة بريشكو وفي إدارة حدود الدولة أوجد سابقة تتمثل في انتشار قيادة واحدة تحت إمرة مفوض شرطة مستقل ومحترف يجري اختياره حسب الكفاءة وليس حسب العرق.

وهذه قفزة كبيرة تبتعد عن الهيكل الإداري الحالي لكل مؤسسة مشتركة من ثلاثة سياسيين معينين يحكمون مداورة بحسب العرق، وهو نموذج يكفل عدم وجود مساءلة ولا مسؤولية ولا استمرارية. وإنشاء منصب مفوض للشرطة وشغله بحسب الكفاءة هو خطوة رئيسية إلى الأمام نحو إيجاد إدارة مدنية محترفة.

ونعمل أيضا على كفالة الموضوعية في النظام القضائي الذي يعتوره الخلل بسبب الترويع السياسي وعدم إنفاذ القرارات. ومع ذلك، يظل مشروع محكمة الشرطة في مراحله الأولية، يعوق تنفيذه عدم وجود الموارد والسلطة التشريعية. وإنشاء محكمة للشرطة ضروري للغاية بغية إكمال عملية الإصلاح القضائي. وما لم يصبح المواطنون على علم بأن الشهود سيحظون بالحماية وبأن قرارات المحكمة ستنفذ، فإن قوة الشرطة الفعالة والنظام القضائي المستقل لن يتمكنا من كفالة حكم القانون.

إن دور بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق باللاجئين والمشردين يتمثل في رصد أعمال الشرطة في تهيئة بيئة آمنة لعودتهم. فقوة الشرطة الدولية ترصد عمليات طرد الأشخاص، وتجمع بيانات شاملة عن حوادث تتعلق بالعائدين، وتساعد الشرطة المحلية على وضع خطط أمنية شاملة لمكافحة الترويع والجريمة بدافع عرقي. وفي فترة العودة

ولكن العنصر الأساسي في عملية إصلاح الشرطة بصورة ذاتية متماسكة هو التدريب الفني. ويدل أداء الشرطة المحلية الممتاز أثناء الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا على أن برنامجنا للتدريب يحقق نتائجه. وقد استكملنا الآن برنامجنا الأساسي للكرامة الإنسانية والتدريب في مرحلة الانتقال لكل ضابط من ضباط الشرطة المحلية كي يصبح على دراية بالمتطلبات الأساسية للشرطة الديمقراطية. ومن الآن فصاعدا، ستنظم قوة الشرطة الدولية البرنامج التدريبي لمدربي الشرطة

المحلية فقط، فهم سيتولون بعد ذلك مسؤولية تدريب الأفراد التابعين لهم تحت إشراف قوة الشرطة الدولية، وبذلك يتسنى لنا أن نكرس مواردنا لمواقع مشتركة أوسع نطاقا.

ويرمي هدفنا إلى إنشاء بنية أساسية تعليمية فعالة في غضون سنة واحدة كي تحقق الشرطة المحلية الاكتفاء الذاتي فيما يتصل ببرامجها التدريبية وبالفعل أسفر تركيزنا على برامج تدريب المدربين عن قيام معلمي الشرطة المحلية بتدريس مناهج تدريب أساسية للطلبة في أكاديميتي الشرطة. والخطوة التالية هي توفير برامج التدريب هذه في مجالات متخصصة من قبيل الإدارة وشرطة المجتمعات المحلية والتدريب على الأسلحة النارية وإدارة المرور.

أعود الآن إلى الكلام عن عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في مجال إصلاح القضاء. كما قلت مرارا وتكرارا، إذا لم يُشفع إصلاح الشرطة بإصلاح القضاء، تصبح المسألة مثل محاولة التصفيق بيد واحدة. ومما يؤسف له، أن البرنامج الممتاز لتقييم النظام القضائي سوف ينتهي بنهاية هذه السنة، في وقت تنشأ فيه الحاجة ليس فحسب إلى مواصلة إصلاح القضاء في البوسنة والهرسك بل في الواقع إلى تسريع الخطى. ويتحتم ألا تكون هناك ثغرة عندما يسلم البرنامج إلى منظمة أخرى. ولا بد أن يُخول هذا البرنامج والعملية الجديدة للاستعراض القضائي لفنيين مقتدرين يثق الوسط القضائي المحلي فيهم. وينبغي أن تظل الإدارة الشاملة لإصلاح القضاء وعملية الاستعراض ضمن مسؤوليات مكتب الممثل السامي، الذي ينبغي أن تساعده منظمة دولية أخرى تتوفر لها الخبرة في هذا المجال. ونحن نفضل مجلس أوروبا، أو بغية المحافظة تماما على الاستمرارية، نرى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد احتمالا آخر.

مجلس أوروبا شريك مثالي لما كان له من نفوذ في فترة وضع برنامج تقييم النظام القضائي كما أنه على دراية بأعمال البرنامج. ومجلس أوروبا يعمل بنشاط في مجال إصلاح القضاء، بما في ذلك صياغة تشريعات رئيسية في البوسنة والهرسك وتطوير أنماط ومعايير الأنظمة القضائية الأوروبية بصورة عامة. ومن شأن وجود مجلس أوروبا في الميدان أن يزيد كثيرا من قدرته على المساهمة في صياغة القوانين وفي عملية إصلاح القضاء.

نفهم أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أيضا منظمة مرشحة محتملة لخلافة برنامج تقييم النظام القضائي. الأمر الذي يتطلب النظر بحذر لسببين رئيسيين. التاريخ المحلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال من العمل اتصف باتخاذ قرارات تعسفية ووقف برامج ناجحة، مما أسفر عن خسارة كبيرة في المصداقية لدى المجتمع المحلي؛ وسياستها في التوظيف والتعيين ثبت أنها لم تسفر دائما عن تعيين موظفين ذوي مهارات وخبرة ضرورية. وتبلغ تكلفة استمرار البرنامج أيا كانت المنظمة التي تديره زهاء ١,٥ مليون دولار. ونعتقد أن مجلس أوروبا يستطيع أن يجتذب دعما من هذا القبيل.

لقد أوصلنا التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى نقطة أصبحنا فيها الهيئة الوحيدة بين الوكالات الدولية التي يمكن أن تتصور مرحلة نهائية لحصتنا من الولاية الدولية في البوسنة والهرسك ونحن بصدد إعداد خطة متوسطة الأجل لتنفيذ المهام الأساسية في ولايتنا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي الشهر الماضي، عقدت حلقة عمل في عطلة نهاية الأسبوع للتخطيط الاستراتيجي لكبار الموظفين الميدانين لوضع أهداف محددة متكاملة لفترة الستة أشهر المقبلة، وطرائق تحقيق تلك الأهداف. ولقد حددت نماذج ملموسة لكل مكتب ميداني، إضافة إلى مؤشرات أداء. وكانت حلقة العمل وسيلة مفيدة أيضا في تطوير عملية رئيسية لإعادة تنظيم قوة الشرطة الدولية لوضع ضباط القوة في مواقع مشتركة في مناطق حساسة في الميدان.

ومن خلال تلك التدابير أسعى إلى ضمان أن يصبح هيكلنا التنظيمي وثقافتنا موجهين نحو الأداء وقائمين على النتائج، وأن يتسع هذا النهج ليشمل عمل كل موظف من موظفينا. ومن شأن ذلك أن يمكننا أيضا من مواصلة استعراض مستويات الموارد بهدف إعادة تخصيصها بصورة مطردة وتخفيضها بعد أن تتحقق أهداف البرنامج. ويعد العمل الذي قمنا به في برنامجنا لتدريب المدربين مثالا لهذا النهج الاستراتيجي.

بذلك أكون قد استكملت الإحاطة الإعلامية بشأن إنجازات وخطط بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. واسمحوا لي الآن أن أقدم لكم تعليقا موجزا بشأن مسائل أخرى تؤثر في أعمالنا.

بُذل أغلب الجهد الدولي في البوسنة والهرسك لإعادة التعمير المادي. ويركز الآن مجلس تنفيذ السلام على إصلاح البنية الأساسية وعلى قضايا اقتصادية وقضايا ذات صلة بالفساد. وهذا المسعى ضروري ويُبذل في الوقت الملائم. ولكني أعتقد إننا يجب ألا نهمل أهمية الإصلاح الاجتماعي. ولهذا السبب دأبت على ترويج بعض المشاريع الرئيسية لتبني تطوير هوية الدولة والمصالحة الاجتماعية.

وأؤيد بقوة تطوير جامعة وطنية في البوسنة والهرسك تكون لها فروع متعددة وتحظى باعتراف المؤسسات الأكاديمية الدولية. ويتعين علينا أن نمهد طريقا للشباب نحو المستقبل كي يتسنى لهم الدخول في العالم المعاصر بحيث لا يذهب الكروات إلى زغرب ولا يذهب الشباب الصرب إلى بلغراد. وبخلاف ذلك، سوف تفقد البوسنة والهرسك أفضل وأبهج آمالها في المستقبل.

ومن الضروري استعادة روح التسامح الديني من أجل المستقبل على الأجل الطويل والهوية المميزة للبوسنة والهرسك. وآمل في أن يتقدم متبرع دولي لأوجه البر ليهب مشروعا كبيرا مشتركا بين الأديان يتضمن في وقت واحد إعادة تشييد أربعة أماكن عبادة تاريخية كرمز على إعادة إحياء روح التسامح الديني التي سادت هذه المنطقة عبر تاريخها باستثناء القرن الماضي.

ودأبتُ أيضا على تأييد الجهود المبذولة لإعادة تشييد طريق سراييفو – بالي. وانهيار الشريان الرئيسي الواصل بين شرقي جمهورية صربسكا والعاصمة القومية، الذي حدث في السنة الماضية، يذكرنا بصورة رمزية بالفصل الذي تم أثناء الحرب. ويتعين علينا ألا نسمح باستمرار هذا الفصل بسبب نقص الأموال.

في الوقت المتاح تمكنتُ فقط من إبراز بعض الإنجازات التي تحققت في الأشهر الستة الماضية. أعمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك معقدة ومتشعبة. ويجري إحراز تقدم حقيقي، ولكن هناك تحديات شديدة بما في ذلك التعجيل بمعدل عودة الأقليات، لا سيما إلى جمهورية صربسكا، وإعادة الجزء الشرقي من جمهورية صربسكا إلى سلطة الوطن كشريك دستوري بناء. ونراعي أيضا أننا نعمل في بيئة أوسع تقع فيها مسؤولية تنفيذ السلام بصورة مشتركة على عدد من الأطراف الفاعلة، ونراعي أن قدرا كبيرا من الأعمال التي نقوم بها، فرادى وجماعة، يتأثر بشدة بالتطورات التي تطرأ في المنطقة الأوسع.

وأكدتُ باستمرار على أنه ما دام النظامان في زغرب وبلغراد ليسا ديمقراطيين، فإن كل شيء نسعى إلى عمله في البوسنة والهرسك يصبح معضلة. وبرزت صحة هذا التحليل في الإذن بنشر تسجيلات صوتية من سنة ١٩٩٩ لتعليمات الرئيس الراحل توجمن إلى كبار الموظفين من كروات البوسنة بأن يمالئوا المجتمع الدولي ويواصلوا العمل، في الوقت نفسه، من أجل التجزئة. إن تغيير الحكومة في

كرواتيا ترك فعلا أثرا رئيسيا مفيدا على أعمالنا في مناطق مثل موستار.

ما زال نظام حكم ملوسيفيتش في صربيا عقبة رئيسية تعترض السلام والاستقرار الإقليميين وتعترض توفير حياة أفضل لا للصرب فحسب بل أيضا لجميع الناس هناك. وإذا أردنا تحديد ثلاث أولويات دولية ذات طابع سياسي ضروري لإقرار سلام قائم على الدعم الذاتي في البوسنة والهرسك، اختار الدخول في مؤسسات أوروبية؛ واتخاذ أقوى التدابير الممكنة لتشجيع ودعم الديمقراطية في صربيا؛ وبذل جهود أكثر كثافة لإلقاء القبض على مجرمي الحرب ومحاكمتهم. وإذا لم يتمكن المرء من تحديد المذنب ومعاقبته، فلن يكون بمستطاع المرء أن يخلي ساحة البريء أو يفك أسره.

(تكلم بالفرنسية)

مرة أخرى تبين الأحداث التي وقعت في السنة الماضية أن بالمستطاع تحقيق تقدم ملموس، ولكن إذا أريد تحقيق ذلك التقدم، يتعين أن يتوفر التزام مكثف ومتسق وقوي على الصعيد الدولي. وأنا على دراية تامة بالاحتياجات العاجلة إلى موارد بشرية ومالية من أجل عمليات حفظ السلام في أجزاء أخرى من العالم. وبمستطاع

وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الدعوة إلى الأعضاء لحضور افتتاح مبنى الأمم المتحدة في سراييفو. ويعمل لدى البعثة في البوسنة والهرسك مواطنون ينتمون إلى ١٣ دولة من الدول الأعضاء في المجلس وإلى ٦٠ جنسية أخرى. فنحن نشهد تعاونا دوليا من أجل تحقيق السلام. وأشجع الأعضاء على الحضور ليروا بأنفسهم ما يفعله مواطنوهم دعما للسلام الدولي والأمم المتحدة.

وفي هذه المنطقة التي لا تزال تعاني من عدم الاستقرار ومن التوتر، أحث الأعضاء بشدة على الامتثال لالتزامهم بإنشاء دولة ذات سيادة، متعددة الأعراق، متسمة بالديمقراطية في البوسنة والهرسك تكون راسخة في سياقها الأوروبي. وينبغي ألا يشعر مجلس الأمن بالقلق من أي وجه من الوجوه، سواء فيما يتعلق بالتعاطف أو بالاعتبارات السياسية أو بالتبرعات. عليه أن يعطينا الأدوات وسنقوم بإنجاز العمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كلاين على الدعوة التي وجهها إلى أعضاء المجلس ليروا بأنفسهم العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وأود أن أقول إنني، كالمعتاد، عقدت اجتماعا مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات. وإن تعليقاهم وأسئلتهم تناولت المعايير المستخدمة في انتقاء أفراد الشرطة الدولية، بما فيها معيار لغة العمل، وإنشاء دائرة شرطة المحاكم. وكان الممثل الخاص حاضرا في ذلك الاجتماع. وقدم إجابات على هذه الأسئلة. وعلاوة على ذلك، يسرني كثيرا أن أذكر أن بعض البلدان أعلنت خلال الاجتماع عزمها على زيادة تبرعاهما.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن شكرى للأمين العام على تقريره، ولممثله الخاص السيد كلاين على إحاطته الإعلامية المتسمة بالبلاغة والإيجابية.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، لا يمكن أن يقوم استقرار للسلم بدون الآليات اللازمة لتعزيز سيادة القانون. ومن ثم فإن ما ورد في التقرير عن التقدم المحرز في مجال الشرطة والمجال القضائي يتسم بأهمية خاصة.

وفيما يتعلق بالشرطة، نود أن نبرز، في جملة أمور، التقدم المتمثل فيما يلي: إنشاء القوة الأساسية من الشرطة المتعددة الأعراق في برتشكو؛ ودمج وحدات الشرطة

المتخصصة من البشناق والكروات في الاتحاد؛ والتدريب على مكافحة الجريمة المنظمة، والفساد، والبغاء؛ واستحداث قيادة واحدة بإنشاء منصب مفوض للشرطة في دوائر شرطة الكانتونات، لا سيما في كانتون سراييفو وفي وزارة داخلية الاتحاد. وأود أن أسلط الضوء أيضا على القرار الذي اتخذه مجلس الكانتون في كانتون ٧ بتأييد اتفاق ساعدت البعثة على إبرامه يتمكن البشناق بموجبه من العمل جنبا إلى جنب مع نظرائهم الكروات في موستار الغربية لأول مرة منذ زمن الحرب.

وبالرغم من ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يلزم عمله، خاصة من جل تحقيق التمثيل الكافي للأقليات في قوات الشرطة المحلية، سواء في جمهورية صربسكا أو في الاتحاد.

وفيما يتعلق بالقضاء، أود أن أعرب عن تقديرنا لكل ما تبذله بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من جهود لتنفيذ برنامج تقييم النظام القضائي. ونظرا لأن هذا البرنامج ينتهي العمل به في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠ وما زال النظام القضائي في جميع أنحاء البوسنة والهرسك قاصرا، فلا بد لنا أن نكفل بطريقة سلسة نقل تقييم النظام القضائي الذي تضطلع به البعثة إلى منظمة أخرى تتمتع بنفس القدر من الكفاءة وتستعين بالخبرة المستفادة وتضيف إلى التقدم الذي أحرزته البعثة.

ونرى أن هناك إنجازا جديرا بالتنويه المستقل على وجه الخصوص، وهو إنشاء دائرة حدود الدولة مؤخرا بعد أن طال ترقبها.

وما زال يلزمنا إيلاء قدر كبير من الاهتمام لعودة اللاجئين والمشردين، لا سيما من أبناء الأقليات، إلى ديارهم. وما لم يجر توفير الأمن الكافي، سيكون من العسير التعجيل بعملية العودة.

يشير التقرير إلى أن البعثة بدأت في إعداد إطار استراتيجي وتشغيلي للوفاء بولايتها الأساسية في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبما أن البعثة لن تقيم في البوسنة والهرسك إلى الأبد، فمن الضروري أن يبذل أبناء البلد وزعماؤهم قصارى جهودهم لإيجاد مؤسسات محايدة وديمقراطية تليق بدورة عصرية ولتوطيد دعائم هذه المؤسسات.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره وللسيد كلاين على إحاطته الإعلامية وعلى تقييمه الوافي للحالة في البوسنة والهرسك.

ونلاحظ حدوث بعض التغيرات الإيجابية التي تبعث على التفاؤل في هذا البلد. ويتمثل مفتاح نجاح عملية التوطين في البوسنة وعدم إمكان عكس مسارها في الامتثال الكامل وبانتظام لأحكام اتفاق دايتون للسلام. ونعتبر أي محاولة لإعادة النظر في تلك الوثيقة أمرا محظورا. إذ لن يتسنى إلا على أساس تنفيذها نشوء أية دولة قادرة على البقاء، متعددة الأعراق، تتألف من كيانين على قدم المساواة، وتحترم حقوق جميع الناس الذين يضمهم هذا البلد.

لقد قامت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بمساهمة هامة في تلك العملية. فبفضل جهودها أمكن توطيد حكم القانون في البوسنة والهرسك، وتعزيز روح الاحتراف لدى الشرطة المحلية وإعادة تنظيمها على أساس متعدد الأعراق، وإحراز قدر معين من التقدم في إصلاح النظام القضائي وفي إنشاء دائرة حدود موحدة.

وتجري في برتشكو تغييرات إيجابية. وقد استحدثت هياكل موحدة ضمن نطاق وزارة الداخلية في موستار. وأسهم بهذه الطريقة إسهاما مجديا في إنشاء مؤسسات ديمقراطية للسلطة في البوسنة والهرسك. بيد أن الاتجاهات

الإيجابية نحـو التنميـة، بمـا فيـها توطيـد دعـائم الدولـة ونمـو التعددية في الحياة الاجتماعية، يجب ألا تعطي المجتمع الـدولي أي مـبررات للتقاعس عن بـذل المزيـد. ونلاحـظ أن السـيد كلاين أشار لتوه إلى هذه النقطة.

ومن دواعي الأسف أن البوسنة والهرسـك مـا زال يسود فيها نـوع معين من العمل والتفكير الذي يسـتند إلى النهج العرقية. ومـا زالـت المواجهـة العرقيـة والتفرقـة العرقيـة باقيتين. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته القـوى المعتدلة في الانتخابـات البلديـة، لم يتـم القضـاء على سيادة الأحـزاب القومية في البوسنة والهرسـك. ولا نملك سـوى الإعـراب عـن القلق لمـا يعترض طريق الجـهود الراميـة لإنشـاء هيـاكل فعالـة للسـلطة المركزيـة مـن جـراء سـلبية المؤسسـات الموحـدة، الـتي تفتقـر إلى الإرادة أو المبـادرة اللازمـة لإقامـة توافـق في الآراء على أساس المصالحة. ومن الأهمية بمكان السعي لتحقيق مزيـد من التحول الديمقراطي في المجتمع من أجل التغلب على أي استئناف للتطرف السياسي وتحقيقـا لدعـم استقلال وسـائط الإعلام.

وبسـبب افتقـار السياسـيين البوسـنيين إلى الحركـة الفعالـة، توجـد مشـكلة حـادة فيمـا يتعلـق بعـودة اللاجئـين، الذين لا يزال زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ منهم خارج البلد.

ونحـن بحاجـة إلى مواصلـة إصـلاح القـوات المسـلحة وتخفيـض ميزانيـة الدفـاع. وينبغـي إيـلاء اهتمـام مسـتمر للإصـلاح الاقتصـادي الـذي يُعقِّـده انخفـاض في مسـتوى المساعدة الدولية. وينبغي بذل جهود إضافية لجـذب تدفقـات الاستثمار الأجنبي والتغلب على الجريمة المنظمة والفساد.

وعلى ضوء التجربة في البوسـنة والهرسـك الـتي مـرت بها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن أعلى أولوياتنـا تظل تحرير أنشطتها مـن عنـاصر التسـييس والمصـالح قصـيرة الأجل. وقد قمنا مؤخرا بذكر هذه النقطة بصورة متكررة.

وينبغي وقف انتهاك ولاية قوة التثبيت. وتتخـذ مثـل هذه الانتهاكات بصورة خاصة شكل استخدام القوة المتعمـد لاعتقال الناس.

كمـا أود الإشـارة إلى أن القعـود عـن دعـوة جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة إلى اجتمـاع بروكسـل لمجلـس تنفيـذ السـلام، الـذي عقـد في ٢٣ و ٢٤ أيـار/مـايو، كـان ضربـة خطيرة لهيكل دايتون بكامله. وأود أن أشير إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي أحد أطراف اتفـاق دايتـون للسـلام وضامن أساسي لتنفيذه.

ونحن على اقتناع، لسوء الحظ، أن القعود عـن دعـوة جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة إلى اجتمـاع بروكسـل لمجلـس تنفيذ السلام سيكون له أثر سلبي. وكـانت روسـيا مرغمـة، وهـي تـدرك تلـك الحقيقـة، علـى ألا تشـارك في اجتمـاع بروكسل.

ونحن نؤكد موقفنا أن أية محاولة، بموجـب أي تـبرير، لعـزل جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة عـن العمليـات المتصلـة بتسـوية الحالـة في البوسـنة، أو كوسـوفو، أو البلقـان ككـل ستؤدي نتائج مضادة، ولا تؤدي إلا إلى زيـادة تراكـم المشـاكل التي يمكن أن تعجل بأزمة جديدة.

وختامـا أود أن أقـول إن روسـيا، بوصفـها أحـد المشـاركين الرئيسـيين في التسـوية البوسـنية، سـوف تواصـل القيـام بمساهمة نشـيطة في تطويـر عمليـة السـلام في البوسـنة والهرسك وسوف تدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسـنة والهرسك، وذلك في تمسك دقيق باتفاق دايتون للسلام.

السيد فان والصم (هولنـدا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أنـا أيضـا أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن بعثـة الأمـم المتحـدة في البوسنة والهرسك، والممثل الخـاص كلايـن على عرضه المشجع. لقـد انقضـت خمـس سنوات منذ توقيـع

اتفاقات دايتون/باريس، وخلال ذلك الوقت تحقق الكثير من حيث تثبيت الاستقرار والتعمير.

ولم يسمح المجتمع الدولي بضياع الدعوة إلى المساعدة. فقد ساهم بمبلغ ٥,١ من البلايين لتعمير البوسنة والهرسك. وبخلاف المساعدة المالية فإننا مدينون للجهود التي لا تكل للرجال والنساء الذين يخدمون في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار.

وطبقا لما أشار إليه كثير من المشاركين في دورة ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو لمجلس تنفيذ السلام، فإن البوسنة والهرسك تقف اليوم في مفترق الطرق. والآن بعد أن تحقق التعمير وتثبيت الاستقرار، فإنه ينبغي تركيز جميع الجهود على إنشاء بنية أساسية مؤسسية جديدة. ويجب أن تلعب قيادة البوسنة والهرسك دورا قياديا هنا، وينبغي لها أن تبدأ في نهاية المطاف في مواجهة هذا التحدي. وفي هذا الصدد كان يمكن إنجاز ما يزيد كثيرا عن ذلك على مدار السنوات القليلة الماضية. ويأمل وفدي أن ترتفع قيادة البوسنة والهرسك إلى مستوى المناسبة وتكرس جميع جهودها لبناء الدولة الشامل.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أحدد ثلاثة ميادين تتطلب انتباها واهتماما وإجراءات فورية. الأول، فيما يتعلق بالمجال السياسي، وطبقا لما ذكرناه كثيرا من المرات من قبل، تحتاج البوسنة والهرسك مؤسسات عامة عاملة ومسؤولة ديمقراطيا. وما نتوقعه من السلطات البوسنية يتمثل في الإرادة السياسية والقيادة اللازمة لتحقيق ذلك.

والثاني، فيما يتعلق بمجال الإصلاح الاقتصادي، يجب أن نعترف بأنه لم يتحقق الكثير. وبدلا من ذلك فقد شهدنا استمرارا للوضع الراهن الاقتصادي، الذي يبدو أنه يفيد المصالح الاقتصادية والسياسية المكتسبة. ونحن نؤمن بأنه يمكن تحقيق تقدم مفاجئ عن طريق الخصخصة. وهكذا فإننا نطالب بعملية خصخصة سريعة وعادلة وشفافة.

والثالث، فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين، يشير الأمين العام في الفقرة ٢٤ من تقريره S/2000/520 نقلا عن مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن عودة الأقليات تضاعفت أربع مرات من الربع الأول من هذه السنة، من ١ ٧١١ في عام ١٩٩٩ إلى ٧ ٣٠٠. وهذا في حد ذاته تطور يدعو للترحيب. ولكن الأمين العام يذكر أيضا في الفقرة ٣٥ من تقريره أن معدل العودة لا يزال غير مرض ويقل كثيرا عن التوقعات، ولا سيما فيما يتعلق بالمجالات التي سيشكل فيها هؤلاء العائدون أقلية.

ومن رأي وفدي أنه ينبغي لجميع السلطات المعنية على جميع الصعد - وبخاصة على الصعيد المحلي - أن تولي أعلى الأولويات لمسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وبنفس الطريقة تقدم هولندا احترامها إلى الممثل الخاص وإلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على التزامهما بهذه المسألة الهامة.

وختاما، فإننا نشارك السيد كلاين في حماسه لإنشاء دائرة حدود الدولة. ولكننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نشير - ولن أحاول إخفاء ازدياد تلهف وفدي بهذا الصدد - إلى أن هولندا عرضت المساهمة في التكاليف التشغيلية لدائرة حدود الدولة، بشرط أن تظهر هذه التكاليف في الميزانية. وينتهي التقرير إلى أن قبول الزعماء المحليين المحاسبة والمسؤولية حاسم بالنسبة إلى هذا المسعى.

وفي ظل هذه الخلفية يثني وفدي على الممثل الخاص وعلى الرجال والنساء أعضاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لالتزامهم بتنفيذ ولاية البعثة ومساعدة الأطراف في اتفاق السلام في الوفاء بالتزاماتهم بتوفير بيئة سلمية آمنة لجميع الأفراد في المناطق التي تقع في دائرة اختصاصهم بالإبقاء على الوكالات المدنية لإنفاذ القانون العاملة وفقا

لمعايير معترف بها دوليا مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا.

ويسرنا أن نلاحظ الجهود التي تبذل لإعادة تعمير وإصلاح قوة الشرطة، والتحري عن أفراد إنفاذ القانون والتقدم الإضافي الذي يحرز في تغيير تشكيل قوة الشرطة ليعبر عن الطابع المتعدد الأعراق للطوائف التي تخدمها. ونحن نعلق أهمية على التركيز المستمر على تدريب أفراد الشرطة ونتفق على أن العامل الرئيسي لإصلاح شرطة ذاتية الاستدامة هو التدريب المهني.

غير أننا نقدر أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في زيادة تشغيل أفراد شرطة من الأقليات. ولقد لاحظنا من الفقرة ٣٧ من التقرير أن البعثة لا تزال بحاجة إلى ٤٠ مليون دولار تقريبا لدعم عمليات دائرة حدود الدولة، والاستمرار في إعادة تشكيل الشرطة، بما في ذلك توظيف الأقليات، والحصول على المستوى الأدنى اللازم من الكفاية والكفاءة للشرطة في المجالات التخصصية، بما في ذلك الإدارة. ولذلك نشاطر السيد كلاين مناشدته من أجل تقديم اعتمادات إضافية ومساهمات سخية إلى الصندوق الاستئماني.

ونتفق أيضا مع الممثل الخاص على أن هناك فجوة واحدة في التقدم الذي لاحظناه يجب أن تسد. وهذه في مجال الإصلاح القضائي. ولقد شعرنا بالقلق عندما علمنا من التقرير أن برنامج تقييم النظام القضائي وجد أن النظام القضائي كله لا يعمل بكفاءة، بشكل أو بآخر، من الناحية السياسية والمهنية والهيكلية في أنحاء البوسنة والهرسك. وإذا ما كان للبعثة أن تفي بولايتها، يجب أن يصلح النظام القضائي إصلاحا شاملا. فلا يمكن أن يترك للظروف. ولذلك من المهم أن يساعد المجتمع الدولي على أن يظل هذا البرنامج قائما.

يسر وفدي أن يلاحظ أن مكونات البعثة بدأت الأعمال التحضيرية لإطار استراتيجي عملي للوفاء بالولاية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ونحن نأمل مخلصين أن يشتمل الهيكل التنظيمي لقوة الشرطة، بحلول ذلك الموعد، الآليات اللازمة لكفالة قبول قدر من الخضوع للمحاسبة والشفافية، وأيضا التخلص من التدخل السياسي. وحتى يمكن تحقيق هذا، يجب أن تتمكن البعثة من الاعتماد على الدعم الثابت من الشعب ومن الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك.

هناك مسألة هامة يود وفدي أن يتناولها هي حالة حقوق الإنسان. ونحن نلاحظ أن مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة قد وسع نهجه من التحقيق في حالات منفردة إلى تحسين التكامل المؤسسي لقوات الشرطة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه يجب التركيز المستمر على استئصال الاتجار بالبشر. ولذلك نود أن نتأكد من الممثل الخاص عن الإجراء الذي اتخذ بشأن التقرير الذي أعدته البعثة بمساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

إن وفدي يعتقد أن مستقبل البوسنة والهرسك يقع على إنشاء مؤسسات مشتركة متعددة الأعراق والتطبيع المستمر للعلاقات بين مختلف المجموعات العرقية. وفي هذا السياق نؤكد مرة أخرى ضرورة توفير أمن كاف للعائدين ولاندماجهم في البلد.

في الختام، أود أن أؤكد تأييد جامايكا لتمديد ولاية البعثة من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت فعلا ولمواجهة التحديات التي لا تزال قائمة.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): إننا نشكر الأمين العام على تقريره والسيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه. ونحن نشعر بالامتنان للدبلوماسيين وللفريق أول لتذكيرنا بالعناصر الأساسية لأية عملية حفظ سلام –

أي ولاية واضحة، وموافقة الأطراف، وكذلك علاوة على تلك الموافقة، الدعم التام لجهود البعثة، وموارد ملائمة، وأخيرا المثابرة في تنفيذ الولاية مع التحكيم الصعب الذي يتطلبه هذا.

وبهذه الروح، فإن الجهود المتضافرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي تسهم إسهاما عظيما في تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، وستظل مكونا حاسما في الجهود الدولية لكفالة سلام قوي ودائم في المنطقة.

وكندا تثني على إنشاء إدارة حدود الدولة مؤخرا في مطار سراييفو والدعم الذي قدمته في هذا الصدد البعثة والممثل الخاص منذ البداية. وكما أكد السيد كلاين، فإن هذا يمثل خطوة هامة نحو بناء هوية الدولة ودعم المؤسسات المشتركة. وهذه الإدارة ستوفر أيضا وسائل أكثر فعالية لمكافحة التهريب والفساد، ومن ثم، ستقرب البوسنة من المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

إننا نؤمن بأن وضع استراتيجية متكاملة متماسكة ضروري لإرساء حكم القانون بشكل دائم في البوسنة والهرسك. وفي هذا الشأن، تود كندا أن تبرز عمل ومنجزات برنامج تقييم النظام القضائي تحت إشراف البعثة. ونعتقد أنه سيكون من المهم ضمان القيام بترتيبات المتابعة الملائمة مع الهيئات المختصة لكفالة التنفيذ الناجح لتوصيات برنامج تقييم النظام القضائي.

ومن المشجع أن التقدم يحرز الآن في تغيير تشكيل قوات الشرطة، بحيث يعبر بالتأكيد عن الطابع المتعدد الأعراق للطوائف التي تخدمها. ونحن نشجع السلطات البوسنية على التعاون بشكل كامل مع البعثة في تشكيل قوات شرطة مهنية مسؤولة متعددة الأعراق.

أخيرا تكتسي مسألة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم أولوية قصوى. ويجب على السلطات البوسنية أن تنفذ تنفيذا تاما التدابير التي من شأنها أن تتبنى العودة، مثل قانون الممتلكات، والكف عن تعطيل الإخلاءات القانونية. والتقدم على هذه الجبهة سيكون حاسما في تقدير الالتزام الحقيقي من جانب سلطات البوسنة بسلام دائم في إطار اتفاقات دايتون.

إن دور قوة الشرطة الدولية في هذا الشأن حيوي، ونحن نرحب بنجاحها في إحلال الأمن في بعض أجزاء البلد.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر الأمين العام على تقريره والممثل الخاص للأمين العام، السيد كلاين على إحاطته الإعلامية.

إن الوفد الصيني يؤيد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية في عملهما. ونقدر ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في إصلاح الشرطة وتدريب الشرطة. ونلاحظ أن هذا التقدم أحرز في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إننا نشعر بأن التقدم في تعيين الشرطة من بين الأقليات العرقية لم يكن مرضيا تماما. وبطبيعة الحال، نلاحظ أن البعثة بذلت جهودا كثيرة، ونأمل أن يستمر بذل تلك الجهود.

علاوة على ذلك، يتسم التقدم في عودة اللاجئين ببطء شديد، وبخاصة في مناطق الأقليات العرقية، وهذا الوضع مثير لخيبة الأمل. ونأمل أن يتم الإسراع بتلك العملية. لقد استمرت العملية خمس سنوات. وهذه ليست فترة قصيرة. وإذا ما استمرت إطالتها، فإنها يمكن أن تغير الشكل الديمغرافي وتزيد من تعقيد الوضع.

ولذلك، نأمل أن تبذل البعثة المزيد من الجهود للإسراع بهذه العملية.

إن ما تنجزه جهود البعثة يعتمد إلى حد كبير بطبيعة الحال على التعاون والإرادة السياسية من جانب مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك، وذلك لسبب بسيط هو أن البعثة لن تبقى إلى الأبد.

وفي المدى البعيد، يتوقف حل مشكلة البوسنة والهرسك على شعب وزعماء البوسنة والهرسك.

ويتناول الجزء الثالث من تقرير الأمين العام الأنشطة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا للدور البناء الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى في البوسنة والهرسك لتحقيق السلام والمصالحة والإعمار في كنف السلام.

ونرى أنه يجب أن يكون هناك تنسيق وتقسيم واضح للعمل بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى بغية تفادي التكرار والتداخل وهدر الموارد أو التنصل من المسؤوليات. وقد أشارت السيدة رين، سلف السيد كلاين، في إحاطتها الإعلامية للمجلس، إلى التقدم الذي أحرز في التنسيق بين المنظمات والوكالات.

وتبقى المسؤولية الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في المجال القضائي وفي النهوض بالديمقراطية. والواقع أن زيادة التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة من شأنها أيضا أن تيسر إحراز التقدم في تلك المجالات.

وبالنظر إلى المطالب التي قدمتها الأطراف المختلفة في البوسنة والهرسك وحقيقة أنه لا يزال لدى البعثة عمل كبير لتضطلع به، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة وسنظل ندعم عملها.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الواضحة للغاية وتحديثه لتقرير الأمين العام عن التطورات الجارية هناك.

لقد أتيحت لنا الفرصة في ٩ أيار/مايو لأن نستمع إلى السيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وأيدنا ترتيب الأولويات الذي وضعه لمتطلبات البوسنة والهرسك في ميادين الإنعاش الاقتصادي وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وترسيخ المؤسسات العامة. ومن المشجع أن نلاحظ من تقرير الأمين العام أن هناك دلائل واضحة للعيان ومشجعة على أن السلام يضرب بجذوره في أعماق البوسنة والهرسك. وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي تقع على عاتقها المسؤولية الشاقة المتمثلة في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، تضطلع بدور هام في تحقيق هذه الأولويات.

وأود في هذا البيان أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، أحرزت بعثة الأمم المتحدة تقدما طيبا في مجال ولايتها خلال السنة الماضية. ويشمل هذا إنشاء دائرة حدود الدولة، وهي مهمة في غاية الأهمية؛ والتسجيل في إطار برنامج سجل أفراد إنفاذ القوانين؛ وتجنيد أفراد الشرطة من الأقليات وإعادة نشرهم؛ وبناء مؤسسة الشرطة.

ثانيا، لا يزال إنشاء دائرة شرطة المحاكم في مراحله الأولية، وخاصة في جمهورية صربسكا. وتحتاج هذه المبادرة إلى المزيد من التركيز. إذ أنها ليست مطلبا دستوريا فحسب، ولكن استقلال وفعالية عمل المؤسسات القضائية يتوقف على هذه الدائرة.

ثالثا، من العناصر الأساسية في مهام قوة الشرطة الدولية تقييم الجهاز القضائي خلال فترة سنتين، تكتمل بنهاية هذه السنة. والنتائج التي توصلت إليها حتى الآن لم تكن غير متوقعة: إذ اتضح أن الجهاز القضائي عاجز عن العمل، على نحو متفاوت، سياسيا ومهنيا وتنظيميا. وقد ظل عمل البعثة في المجال القضائي، وهو يشمل إجراء تقييم له، وتقديم توصيات والقيام بدور استشاري، يضطلع بدور أساسي في بناء الجهاز القضائي. ونرى أنه ينبغي للبعثة أن تواصل الإبقاء على الخبرة الضرورية في هذا المجال.

ومما يبعث الارتياح أن نلاحظ أن بعض التطورات حدثت عقب البيان الصادر في ٢٢ آذار/مارس أثناء رئاسة بنغلاديش لمجلس الأمن. والتقدم المفاجئ الذي حدث مؤخرا في كانتون الهرسك – نيريتفا، الذي سمح للبشناق، ولأول مرة منذ بداية الحرب، أن يعملوا في مدينة موستار التي يتألف أغلب سكانها من الكروات، من الأمثلة الجيدة. واستعداد الزعماء الكروات للإسهام بصورة بناءة في عملية السلام يستحق الإشادة.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لمساهمات الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني الذي تديره البعثة. بيد أن من الضروري توفير أموال إضافية لدعم عمليات دائرة حدود الدولة وإعادة تشكيل الشرطة، وتحسين فعاليتها وتجنيد الأقليات. ويحدونا الأمل في أن يتقدم المجتمع الدولي بإسهامات سخية في جهود البعثة هذه.

ختاما، بينما نؤيد بقوة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة سنة أخرى – أي حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ – نود أن نشدد على أن الدور الأساسي للبعثة يتمثل في مجال إعادة تشكيل الشرطة وتوطيد الجهاز القضائي. وعلى الرغم من تقديم بعض المبادرات الهامة وإحراز المكاسب، فإن معظم التقدم سيتوقف على التغلب على العوامل المسببة للتعويض والتأخير. ويحدونا الأمل في أن يزيد هذا التعاون وأن يصبح من الممكن تحقيق تقدم كبير في جهود البعثة بإظهار جميع الأطراف المعنية لاستعدادها والتزامها.

السيد إلدون (الولايات المتحدة الأمريكية(تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بالسفير كلاين مرة أخرى في المجلس. فقد اضطلع بمهمة ممتازة في تنشيط بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بمفهوم للعمليات نابض بالحياة ومتجه إلى العمل، ونحن ممتنون لإخلاصه وعمله.

ونؤيد تأييدا كاملا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بفترة ١٢ شهرا أخرى، ويشجعنا أن يكون هذا التمديد مدعوما باستراتيجية واضحة لإكمال البعثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وكما يوضح الأمين العام بجلاء في آخر تقاريره، فإن هذا هدف واقعي يمكن بلوغه إذا وفرنا للبعثة الموارد التي تحتاجها لإنجاز مهمتها.

وتؤيد حكومتي الأولويات التي حددها مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه الوزاري الأخير – وهي عودة اللاجئين، الإصلاح الاقتصادي وتعزيز مؤسسات الدولة. وقد خصصنا موارد هامة للعمل في هذه المجالات، بما في ذلك مبلغ ٦٧,٢ مليون دولار لدعم عودة اللاجئين من الأقليات، وما يقرب من مليوني دولار لدائرة حدود الدولة المنشأة حديثا. كما سنواصل إسهامنا الكبير، الذي يبلغ حاليا أكثر من ١٠ في المائة من القوة كلها، في قوة الشرطة الدولية.

وتشجعنا التطورات الإيجابية المشار إليها في تقرير الأمين العام. ومما يحفز الهمم أن نرى زيادة كبيرة في عودة اللاجئين، حتى بين طوائف الأقليات، إلى المناطق التي شهدت أكثر أعمال العنف شدة أثناء الحرب. وهذا من شأنه أن يصبح اتجاها مألوفا بقدر أكبر إذا كف بعض المسؤولين الحكوميين والأفراد الآخرين عن إغلاق طريق

العودة أمام هؤلاء الرجال والنساء الشجعان. ويجب أن نبعث برسالة واضحة بأننا لن نغض الطرف عن هذا التعويق.

وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي تأييدا كاملا استخدام الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا استخداما شديد القوة في البوسنة للولايتين اللتين أناطهما بهما المجتمع الدولي. وينبغي أن نسعى إلى إبعاد أو كبح جماح كل من يقفون في طريق تنفيذ اتفاق دايتون تنفيذا كاملا – من مجرمي الحرب الذين لا يزالون طليقي السراح، والمجرمين المنظمين والمتطرفين القوميين. وفي ذلك الصدد، فيما يتعلق بالاجتماع الوزاري لمجلس تنفيذ السلام، أود فقط أن أشير إلى أن نظام بلغراد، الذي انسحب من الاجتماع الوزاري المعقود في مدريد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لم يفعل شيئا منذ ذلك الاجتماع يستحق عنه المشاركة في مجلس تنفيذ السلام. فالاجتماع الوزاري في نهاية المطاف اجتماع للذين يرغبون في تعزيز السلام في البوسنة، وهذا الهدف غني عن البيان.

ونشعر بالتشجيع إزاء الدلائل على أن التطرف الوطني والكراهية للماضي آخذان في الانحسار ببطء – وببطء شديد – ليحل محلهما احترام جديد للديمقراطية وحكم القانون. وفي ذلك الصدد، فإن حكومة ميسيتش – راقان الديمقراطية الجديدة في كرواتيا تخلِّف أثرا إيجابيا على طائفة الكروات في البوسنة، ونحن نشهد تطورات إيجابية في موستار التي كانت تسمى حتى الفترة الأخيرة أكثر المدن انقساما في أوروبا. ونشهد أيضا إحراز تقدم بطيء ولكنه مستمر في إنشاء إدارة حدود الدولة، وهي عنصر رئيسي من عناصر إعلان نيويورك الذي اتفق عليه أعضاء الرئاسة المشتركة خلال وجودهم في المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ويتعين بالتأكيد القيام بمزيد من العمل في مجال المؤسسات المشتركة، ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في البوسنة من أجل تعزيز التقدم المحرز في ذلك المجال.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أتكلم عن مسألة الإصلاح القضائي. إن حكومتي تشيد بالعمل الذي أنجزه برنامج تقييم النظام القضائي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك طوال السنتين الماضيتين. فلقد أبرز وجود مشاكل مهمة في النظام القضائي البوسني وتقدم بتوصيات هامة. ومع ذلك، فإن عمل البرنامج ينحصر برصد الأنشطة وتقييمها. ونحن نفهم أن مكتب الممثل السامي وضع خطة للخطوات المقبلة المتعلقة بالإصلاح القضائي، وهو يعمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وضع برنامج يمكنه تنفيذ التوصيات التي تقدم بها برنامج تقييم النظام القضائي. ولا نزال نعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما لديها من خبرة في مجال حكم القانون ومسائل الإصلاح القضائي، وما لديها من مكاتب ميدانية عديدة في البوسنة، هي أفضل منظمة لتساعد مكتب الممثل السامي بنشاط في تنفيذ هذه المهمة. ونرحب بإضافة مجلس أوروبا ومنظمات إقليمية أخرى في جهد بذله مكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بالامتنان للأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونشكر السفير جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة المتصفة بالتفاؤل، ونشيد به على قيادته النشطة وعلى الجهود التي يبذلها في تنفيذ اتفاق دايتون – باريس للسلام بشأن البوسنة والهرسك.

ويسرنا أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تواصل تقديم إسهامات كبرى في تعزيز حكم القانون في البوسنة والهرسك. ونقدر كامل التقدير الجهود

التي تبذلها البعثة من أجل إعادة تشكيل قوات الشرطة المحلية وإصلاحها في كلا الكيانين في البوسنة والهرسك. ويسرنا التقدم المحرز في تعزيز إدارة حدود الدولة والدعم العملي الذي تتلقاه من بعض الدول الأعضاء.

وثمة تطور طيب آخر هو التقدم المحرز مؤخرا في الكانتون ٧ بشأن إدماج وزارة الداخلية وتعيين قضاة. ونلاحظ أيضا أنه أحرز مزيد من التقدم في تسجيل أفراد الشرطة المحلية والتحقق منهم، ويحدونا الأمل في تحقيق هدف إنشاء أول مصرف شفاف وشامل للبيانات عن جميع ضباط الشرطة المأذون لهم في الإطار الزمني المحدد. ويلاحظ إحراز تقدم مشابه في اختيار طلاب الشرطة من أبناء الأقليات وتجنيدهم في معاهد الشرطة.

ودور قوة الشرطة المحترفة التي تضم أفرادا من مختلف الأعراف وهو دور هام بصورة حيوية بالنسبة للبوسنة والهرسك. وبالتالي، هناك ضرورة لكفالة التمثيل الكافي للأقليات في قوات الشرطة المحلية في كلا الكيانين في البوسنة والهرسك. فلذلك، نشعر جديا بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في هذا المجال، خاصة في حالة قوة الشرطة في جمهورية صربسكا، التي يشكل فيها الضباط من أبناء الأقليات أقل من نسبة ١ في المائة، الأمر الذي لا يفي بالمعيار المنصوص عليه في الاتفاق الإطاري لعام ١٩٩٨. ويحدونا الأمل في إحراز تقدم في هذا المجال، فضلا عن تدريب قوات شرطة متخصصة، بالمشاركة اللازمة من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي. ونتطلع أيضا إلى القيام مبكرا بإنشاء دائرة محاكم الشرطة في جمهورية صربسكا، الأمر الذي ما زال متأخرا جدا.

وثمة إسهامات هامة أخرى تقدمها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في مجالات أخرى من العنصر المدني لاتفاق السلام، من قبيل تقييم نظام القضاء وتعزيز احترام النظام القانوني لحقوق الإنسان، تستحق أن نشيد بها أيضا. ونظرا لما توصل إليه برنامج تقييم النظام القضائي فيما يتعلق بنظام المحاكم السائد حاليا في البوسنة والهرسك - ومفاده أن النظام القضائي برمته يتصف بالخلل السياسي والمهني والبنيوي - نرى أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود الوطيدة لتصحيح جوانب القصور الخطيرة هذه. وفي ذلك الصدد، نؤيد بذل مزيد من الجهود عن طريق اتخاذ ترتيبات مناسبة في ذلك المجال الحيوي الهام.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير. والتقدم المحرز حتى الآن يجب أن نعززه تعزيزا إضافيا، ويجب إنجاز المهام الهامة المتبقية كي يتعذر عكس مسار السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ونلاحظ أن معدل اللاجئين والمشردين العائدين، ولا سيما في جمهورية صربسكا، لا يزال غير مرضٍ وأقل بكثير مما هو متوقع. والواضح أن الطريق أمام المصالحة فيما بين الطوائف العرقية البوسنية ما زال طويلا جدا.

ولئن أخذ الانتعاش الاقتصادي يتجذر، فهو أيضا دون التوقعات. ويجب إحراز تقدم ملموس أكثر في جميع هذه المجالات بغية كفالة قيام وطن قابل للحياة في البوسنة والهرسك. ونجاح عملية السلام في البوسنة والهرسك لا يزال يعتمد إلى حد كبير في هذه المرحلة على التزام المجتمع الدولي ودعمه المستديم. واستمرار المشاركة النشطة للمجتمع الدولي يظل أمرا أساسيا. وعمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية، ينبغي أن يستمر فيما يسعى المجتمع الدولي إلى كفالة إحلال سلام وطيد ودائم في البوسنة والهرسك. لذلك، نؤيد تأييدا كاملا توصية الأمين العام القاضية بأنه ينبغي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة ١٢ شهرا أخرى، حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

ونتفق مع الأمين العام على أن الوجود الفعال لقوة تثبيت الاستقرار أمر ضروري. ويشيد وفد بلادي بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي، ولا سيما دور الممثل الخاص ومكتبه، والحكومات ذات الصلة، وجميع أفراد قوة تثبيت الاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، على الإسهامات القيِّمة التي قدموها جميعا في تيسير العمل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. والتزام المجتمع الدولي وإسهامه في عملية السلام في البوسنة والهرسك ينبغي أن يوازيهما التزام القيادة البوسنية والشعب البوسني وتعاونهما الكامل على جميع الصُّعد. فالمسؤولية عن إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء الدولة تقع عليهما في نهاية المطاف.

وتشعر ماليزيا بالاعتزاز للمشاركة في الجهود المبذولة من أجل بناء السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وسنواصل المشاركة بفعالية في كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام عن طريق مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية، وعن طريق توفير التدريب والتسهيلات الأخرى، وعن طريق مشاطرة الآخرين ما اكتسبناه من خبرة في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي ميدان الخصخصة الذي نفذناه في ماليزيا بنجاح.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أريد أن أشكر السيد كلاين على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا والزاخرة بالمعلومات والمشجعة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير.

منذ اتخاذ القرار ١٢٤٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، فإن التقدم المحرز في البوسنة والهرسك صوب تنفيذ اتفاق دايتون - باريس للسلام كان في الحقيقة كبيرا. ونحن نرى أن الإسهام الكبير في النجاح الذي أحرزه عموما المجتمع الدولي حتى الآن في البوسنة والهرسك قد أمكن تحقيقه عن طريق منظمات الأمم المتحدة برئاسة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبتنسيق منها. ويرى وفد بلادي أن البعثة وقوة الشرطة الدولية، وهي جزء جوهري منها، تواصلان الاضطلاع بدور حاسم في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام، ولا سيما إنشاء آليات لحكم القانون.

وتشيد أوكرانيا بالعمل الذي قامت به البعثة خلال هذه الفترة في ميادين إعادة تشكيل الشرطة وإصلاحها، وبناء مؤسسات مشتركة، وإنشاء نظام قضائي، واحترام حقوق الإنسان. ونحن ننوه بروح الاحتراف التي يتصف بها أفراد قوة الشرطة الدولية الذين يضطلعون بالمهام الموكولة إليهم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد المأذون لهم وقد تراجع عددهم لسبب رئيسي ألا وهو ما تحتاجه كوسوفو من متطلبات إضافية.

ويعرب وفدي أيضا عن تهنئة السيد كلاين وأفراد البعثة على قيامهم بعدد من أهم الإنجازات التي تحققت مؤخرا في الميدان بصدد إنشاء مؤسسات مشتركة: التكامل المتعدد الأعراق لهياكل الشرطة الموازية ونظام المحاكم في البلديات والكانتونات في الكانتون ٧، وتشكيل قوة شرطة متعددة الأعراق في مركز برتشكو، ومباشرة دائرة حدود الدولة أعمالها في مطار سراييفو منذ أسبوع فقط. ومن الواضح، أن لجميع هذه المشاريع الجديدة على الأقل سمة بارزة وجديرة بالملاحظة هي: أنها تجمع معا ممثلي الطوائف الرئيسية الثلاث في مساعٍ مشتركة لبناء دولة. ونعرب عن سرورنا لمعرفتنا من تقرير الأمين العام أن تلك التطورات نحو إدماج الشرطة قد مكَّنت الكروات والبوسنيين من العمل معا في موستار الغربية لأول مرة منذ نهاية الحرب. وليس بالمستطاع التقليل من أهمية مباشرة دائرة حدود الدولة أعمالها.

ومع الثناء على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية لبناء مؤسسات مشتركة، فإننا نوافق تماما على ما ذكره السيد كلاين ومؤداه أنه ما زال يتعين عمل الكثير في ميدان توظيف الشرطة من الأقليات في الكيانين كليهما، فضلا عن توفير الأمن للعائدين من الأقليات. ولا يمكن أن نرضى على زيادة عدد الحوادث ذات الصلة بأمن العائدين من الأقليات والقضايا المتصلة بحقوقهم في الممتلكات. تلك الحوادث غير مقبولة. ومما لا شك فيه، أن قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار ينبغي أن تتخذا تدابير إضافية لتصحيح هذا الوضع. ونعتقد أيضا أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتعجيل بعملية عودة اللاجئين عبر الحدود إلى البوسنة والهرسك وإلى البلدان المجاورة لها.

ويحيط وفدي علما مع الارتياح ببعض الخطوات الإيجابية التي أُبرزت في تقرير الأمين العام، الرامية إلى تعزيز تنسيق الجهود المشتركة بين هيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وأعني بهذا فكرة القيام في المستقبل بتسليم عمل برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة إلى منظمة دولية تكون على استعداد لتنفيذ هذا البرنامج على أساس الخبرة المتوفرة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ويرحب وفدي بملاحظة الأمين العام المتضمنة في الفقرة ٣٤ من التقرير ومؤداها أن جميع عناصر بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بدأت في إعداد إطار عمل لتنفيذ الولاية الأساسية للبعثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ونرى أن هذه علامة إيجابية تدل على أن بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تنفذ ولايتها بحلول ذلك الوقت. ولكننا ما زلنا نعتقد بأن من المبكر جدا حتى مجرد توقع انسحاب بعثة الأمم المتحدة من البوسنة والهرسك في المستقبل القريب.

من المعروف جيدا أن الطريق ما زال طويلا قبل أن تصبح عملية السلام والمصالحة والاستقرار والديمقراطية في البوسنة والهرسك عملية لا رجعة فيها. ومن المشاكل الرئيسية، حسب رأينا، ضمان التزام قادة وشعوب البوسنة والهرسك بصورة تامة بتنفيذ اتفاق السلام بالكامل، مع إدراك أن مستقبل البلد هو مسؤوليتهم الرئيسية. وفي هذا الصدد، نوافق على أنه تم في الاجتماع الأخير لمجلس تنفيذ السلام في بروكسل الإعراب عن الشكوك حول مستوى الالتزام الحالي غير الكافي الذي أظهرته سلطات البوسنة والهرسك بعملية السلام.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن المجلس ينبغي أن يواصل دعمه الثابت لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ويشجع بقوة سلطات البوسنة والهرسك على إظهار التزامها الأكيد بتنفيذ اتفاق السلام بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

أوكرانيا مصممة، بصفتها بلدا مساهما في قوة الشرطة الدولية، على مواصلة مشاركتها في أنشطة القوة. ويؤيد بلدي، كعضو في مجلس تنفيذ السلام، الأولويات الثلاث للبوسنة في فترة الأشهر الـ ١٨ المقبلة على نحو ما تحددت في اجتماع مجلس تنفيذ السلام: وهي على وجه التحديد، متابعة إصلاحات الاقتصاد السوقي والتعجيل بعودة اللاجئين وتعزيز مؤسسات الدولة الديمقراطية. ونطالب سلطات البوسنة والهرسك بضمان تنفيذها.

إننا نعتقد بأن جهود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، في فترة الأربع سنوات والنصف الماضية، كانت مفيدة، حيث أنها حققت نتائج لا يمكن إنكارها، ولأن الحالة الشاملة في البوسنة والهرسك تبشر بالخير إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، نرى، أنه بالنظر إلى المشاكل المتبقية، يتعين أن تستمر أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك،

تؤمِّنها مساندة فعالة من قِبل قوة تثبيت الاستقرار، لتوطيد عملية السلام وتحريكها إلى الأمام. ولذلك، يؤيد وفدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فترة ١٢ شهرا إضافية، حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

في الختام، أتمنى أن يحقق السيد كلاين مع جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، المزيد من النجاح في سعيهم إلى تنفيذ استراتيجيتنا المشتركة الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار الدائمين في ذلك الجزء من البلقان.

السيد الجِراندي (تونس) (تكلم بالعربية): أود في بداية كلمتي أن أتوجه باسم وفد بلادي إلى الحكومة والشعب في سوريا الشقيقة بتعازينا الحارة لوفاة المغفور له الرئيس الراحل حافظ الأسد. إن وفاة الرئيس الأسد لا تعتبر خسارة لسوريا وحدها بل للعالم العربي بأسره لما اتسم به المغفور له من حكمة وتبصُّر في معالجة قضية الشرق الأوسط بالذات والقضايا العربية عموما وذلك منذ قرابة ربع قرن من النضال والبذل والعطاء لشعبه ولأمته. تغمَّد الله المغفور له برحمته.

(تكلم بالفرنسية)

أشكركم السيد الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة المكرسة للحالة في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد جاك بول كلاين الممثل الخاص والمنسق لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، لكل ما أنجزه.

يتسم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بالإيجابية في شتى الجوانب. فهو يخبرنا عن التطورات التي طرأت على الحالة، التي تتصف بالإيجابية بصورة عامة. ولقد شهدت مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك جميعا، تطورات إيجابية، بدرجات متفاوتة، نحو تحقيق هدف توطيد السلام في المنطقة.

وتمثل الانتخابات البلدية، التي جرت يوم ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والتي لم تتخللها أي حوادث رئيسية أو اضطرابات،وبمعدل مشاركة عالٍ نسبيا، اختبارا آخر، حسب رأينا، يدل على عزم الشعب على التحرك قدما نحو التعايش معا. وتقتضي تلك الانتخابات أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده ويدعم الأطراف التي اختارت التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لتحقيق الأهداف المحددة من أجل استعادة السلام الدائم وإنشاء دولة ديمقراطية متعددة الأعراق.

وينبغي الثناء على التقدم المحرز بصدد تسجيل أفراد الشرطة، فضلا عن تمثيل الأقليات في قوة الشرطة. والاتفاق بشأن النقل الطوعي لضباط الشرطة الراغبين في العودة إلى مراكز عملهم السابقة يحسِّن بدرجة كبيرة احتمالات إنشاء قوة شرطة متعددة الأعراق. بيد أننا مقتنعون بأن تلك الجهود ليست كافية وأننا بحاجة إلى تعزيز الجهود في هذه المجالات.

ودور الشرطة في هذه المرحلة الحرجة أكثر من واضح. فلا يقتصر المطلوب على كفالة احترام القانون وتعزيز الوئام الاجتماعي، وإنما يشمل أيضا مكافحة آفتي المخدرات والجريمة المنظمة. وعند هذه النقطة، أود أن أرحب بالتعاون بين البيئة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في إعداد التقرير الذي تعكفان حاليا على وضعه، والذي نترقبه بشغف.

ونعرب عن ترحيبنا بالنتائج التي حققتها البعثة في العام المنصرم. ويشهد إنشاء دائرة حدود الدولة ودمج وزارة الداخلية في الكانتون ٧ مرة ثانية أهمية ما تحقق من نتائج. ونحيط علما بإحراز تقدم لا يقل عن ذلك أهمية في نفس

الكانتون أيضا. وهو على وجه التحديد تعيين قضاة ينتمون إلى مختلف الفئات العرقية. فالقضاء المستقل المتسم بالحيدة ضمان لمعاملة المتهمين على قدم المساواة ولدوام الوئام الاجتماعي.

تمثل عودة اللاجئين والمشردين أحد الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. فكفالة أمن جميع اللاجئين ورفاههم، ولا سيما أبناء الأقليات منهم، تشكل أيضا مسؤولية كبرى. ونرحب بعودة اللاجئين على نطاق واسع، وينبغي أن يلقوا الدعم من الجهات الفاعلة على أرض الواقع. ونشدد على أهمية الدور الإيجابي للغاية الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في هذا الصدد.

ولتوطيد دعائم السلام يلزم الاستناد في إقراره إلى القيم الأخلاقية المتمثلة في التسامح واحترام مظاهر الاختلاف لدى الآخرين. وفي هذا الصدد، نرى أن للمدرسة دورا أساسيا تؤديه في تثقيف الأجيال القادمة. لذلك يبدو لنا أن من الأمور الهامة العمل على إنشاء جامعة موحدة متعددة الأعراق في البوسنة والهرسك، يتعلم فيها الشباب الحياة جنبا إلى جنب والتعايش رغم ما بينهم من اختلافات.

ولتوطيد دعائم السلام يلزم أن نعطي البوسنة والهرسك خطة رئيسية لسياسة تلتزم بها جميع الأطراف. ويمثل اتفاق الاستقرار الجاري تقديمه من جانب الاتحاد الأوروبي منطلقا جديرا بالاهتمام لتحويل هذا المشروع إلى حقيقة. ويرى وفدي أنه ينبغي تعزيز الحيوية الاقتصادية في الإقليم من أجل تحقيق هذا الهدف.

من الواضح أنه تم تحقيق نتائج هامة عندما أظهرت الأطراف رغبتها في التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فالتعاون الكامل من قِبَل جميع الأطراف شرط لنجاح هذه العملية، ولذلك نطالب جميع الأطراف بإبداء المزيد من التعاون مع البعثة.

وندرك خطورة العوائق التي تعترض طريق تنفيذ البعثة لولايتها بسهولة. بيد أن تلك العوائق ينبغي ألا تثنينا عن مواصلة بذل الجهود لإيجاد مستقبل أفضل لجميع سكان البوسنة والهرسك. وعلى المجتمع الدولي دعم النتائج الملموسة التي حققتها البعثة والقيام بتجديد ولايتها.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص كلاين على إحاطته الإعلامية الوافية والشاملة للغاية.

ونظرا لتأخر الوقت سأحاول أن أوجز القول قدر الإمكان.

يشير تقرير الأمين العام، الذي نعرب عن امتناننا البالغ حياله، إلى تحقيق نجاح عملي ملموس في عدة مواضع. والسيد كلاين وفريقه جديرون بإعجابنا وشكرنا على الالتزام الذي تطلّبه تحقيق هذه المنجزات، وأود أن أُبرز عددا قليلا منها.

تواصل قوة الشرطة الدولية إحراز تقدم مطرد في تعيين أفراد الشرطة وتدريبهم وإصلاح الهياكل المحلية بحيث تمثل أسلوب القيادة الواحدة المألوف بقدر أكبر في بقية أوروبا.

وكان إنشاء دائرة حدود الدولة التي باشرت أعمالها رسميا في ٦ حزيران/يونيه، كما ذكر السيد كلاين، خطوة واسعة جدا للأمام في وجه معارضة محلية كبيرة. وقد علمنا من إحاطة السيد كلاين الإعلامية السابقة، في شهر آذار/مارس، أنه اضطر إلى فرض القوانين التي تنص على إنشاء دائرة الحدود بعد أن عجز البرلمان عن إصدار التشريع اللازم. ولدينا الثقة الكاملة في أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ستكفل، بشيء من ممارسة الضغط عند

الضرورة، الإنفاذ الكامل لقوانين دائرة الحدود من جانب سلطات البوسنة والهرسك.

يشير تقرير الأمين العام أيضا إلى البرنامج الشديد الفعالية لتقييم النظام القضائي. وقد أفاد التقرير الآن بما توصل إليه من نتائج هامة وإن كانت مخيبة للآمال. ومن المهم العثور الآن على طريقة فعالة لنقل هذا العمل إلى منظمة أخرى. ويرجع أمر اقتراح خليفة للبعثة في مجال التقييم والإصلاح القضائي إلى مكتب الممثل السامي بوصفه جهة التنسيق المركزية في البوسنة. كما نرحب بعمل ممثلي البعثة جنبا إلى جنب مع ممثلي مكتب الممثل السامي من أجل العثور على أفضل مقر لعمله.

وأعرب السيد كلاين لنا عن الخيارات التي يفضلها هذا الصباح. وردا على ذلك، سأعرب أنا عن البدائل التي نفضلها. ويتمثل رأينا في عدم صلاحية أي من مجلس أوروبا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجهاز يخلف البعثة في هذا المجال. ونفهم أن مكتب الممثل السامي ربما يقترح شراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين مكتب الممثل السامي. وتخالجنا بعض الشكوك إزاء الحاجة إلى إبعاد البرنامج عن البعثة، غير أننا بطبيعة الحال سنُمعن النظر في الاقتراح الذي سيقدمه مكتب الممثل السامي في نهاية المطاف.

وقد أحطت علما مع الاهتمام بأهداف السيد كلاين الكلية المتمثلة في زيادة التكامل مع أوروبا، وبذل الجهود لتعزيز الديمقراطية في صربيا، وتكثيف الجهد لتعقب مجرمي الحرب. وكلها أهداف عريضة جديرة بالثناء تحظى بتأييد وفدي.

على صعيد أصغر، ولو أنه ليس في الواقع صعيد التفاصيل الدقيقة، نرحب بشروع عناصر البعثة في إعداد إطار استراتيجي وتشغيلي للوفاء بولايتها الأساسية في موعد غايته كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ونرحب بالتركيز الذي سيضفيه تحديد هذا الموعد على العملية. بيد أننا يجب ألا ننسى ضرورة ربط استراتيجية الخروج بتحقيق الأهداف.

ونعرب عن ترحيبنا بالتسليم الوارد في تقرير الأمين العام بضرورة المتابعة الدائبة للتقدم المحرز، وليس أدنى الأسباب لذلك كفالة نشر الموارد حيث يتسنى الاستفادة منها إلى أقصى درجة.

وسيكون من المهم أيضا النظر إلى المواطن التي يتسع فيها نطاق نجاحنا. وسوف يلزم النظر بإمعان في استراتيجية قيام البعثة بإنهاء ولايتها في ضوء تقييم شامل منسق لولايات وأهداف جميع المنظمات الدولية في البوسنة والهرسك.

السيد ونيفي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل عن البوسنة والهرسك ونود أن نعرب عن ترحيبنا بممثله الخاص، السيد جاك كلاين، وأن نشكره على استكماله القيِّم المتعلق بتنفيذ اتفاق السلام في ذلك البلد.

ويتفق وفدي مع كل من الأمين العام وممثله الخاص في أن جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة ذاتيا في البوسنة والهرسك ستكون حقا قاصرة بدون قيام قوة فعالة للشرطة ومؤسسات قضائية فعالة.

بالرغم من الصعوبات التي صادفتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية في إضفاء الطابع المهني على نظام الشرطة والقضاء وإعادة بنائه، فإنهما حققتا نتائج ملموسة، جدير بالذكر منها افتتاح دائرة حدود الدولة المتعددة الأعراق وإنشاء قوة الشرطة المتعددة الأعراق في إقليم برتشكو، وأشياء أخرى كثيرة.

ومن خلال الاطلاع على تقرير الأمين العام، نحيط علما كذلك بروح التعاون الجديدة التي تسري في كانتون

الهرسك – نيريتفا، الذي سمح للبشناق لأول مرة بالعمل في موستار. ونأمل أن تتكرر هذه الروح في جميع ربوع هذا البلد.

وبصفة إجمالية، يساور وفدي أيضا بعض القلق بشأن التقدم البطيء في تعيين أفراد الشرطة من أبناء الأقليات وعلى نحو يحقق التوازن بين الجنسين، وبشأن عودة الأقليات والمشردين داخليا بكرامة إلى ديارهم الأصلية، وإزاء مسألة الاتجار بالبشر.

وبالنسبة للأخير، يسرنا أنه أحرز تقدم ونحن نتطلع أيضا إلى التقرير المتعلق بتلك القضية. ومن رأي وفدي أنه ينبغي لزعماء البوسنة والهرسك معالجة تلك القضايا، لأن لون وتكوين بوسنة وهرسك مستقبلية موحدة ومتعددة الأعراق يعتمدان حقا على توفيق هذه المكونات الأساسية.

ومرة أخرى نشكر الممثل الخاص على عرضه الذي جاء في حينه. ونحن نحثه على المواصلة، ونثني أيضا على رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار على مساهمتهم القيمة في المحافظة على السلام وتعمير البوسنة والهرسك. وعلى هذا الضوء، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى تنتهي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن انضم إلى كلمات الترحيب المقدمة إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأود أن أشكره على بيانه المنير والمفصل.

كما أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات موجزة بشأن المسألة قيد النظر. أولا، إن وفدي مسرور من التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة ضمن إطار ولايتها الكلية، وهي كما ينبغي أن نتذكر، الإشراف على مؤسسات النظام والقانون في الجمهورية وإعادة بنائها. وعلى هذا الأساس فإن إنشاء دائرة حدود الدولة وقوة شرطة حي بركو المتعدد الأعراق أمر هام، وكذلك دمج قوة الشرطة المتخصصة. كما يذكر تقرير الأمين العام التقدم المحرز في إنشاء سجل موظفي الإنفاذ ومبادرات التعجيل بالتوظيف وإعادة الوزع الطوعية وعودة شرطة الأقليات. وعلى غرار ذلك نلاحظ الاستجابة الإيجابية لقادة الكروات للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٣ نيسان/أبريل بمطالبتهم بأن يصبحوا شركاء بنائين في عملية السلام. كما ينبغي أن نذكر الأعمال المدهشة التي أنجزت في برنامج تقييم النظام القضائي.

وثانيا، يأمل وفدي أن يدعم التقدم المحرز. وتحقيقا لتلك الغاية، وعلى نحو ما أكده السيد كلاين في بيانه، يبدو أن هناك حاجة عاجلة إلى الالتزام القائم والدائم للمجتمع الدولي. ونحن نرحب بجهود الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني الذي تديره البعثة، والذي نأمل أن يتلقى مساهمات إضافية لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك. وبالمثل نأمل أن يعطي مجلس الأمن والدول الأعضاء التي لها نفوذ على الأطراف البعثة ما تحتاجه من الدعم. ولا يزال تعاون شعب البوسنة والهرسك ضروريا لنجاح استمرار مهمة بعثة الأمم المتحدة.

ويتصل تعليقي الثالث بعودة اللاجئين والمشردين. وتمثل هذه العودة أولوية رئيسية ويجب التعجيل بها. وهذا هو السبب في أننا نحث سلطات البوسنة والهرسك على التنفيذ الكامل لتدابير تشجيع السكان على العودة، ولا سيما عن طريق تشريعات الملكية ورفع القيود على الإخلاء القانوني.

وفي الختام، أؤيد دعم مالي لتحديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا إضافيا إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ونشكر

السيد كلاين وجميع موظفي البعثة على إخلاصهم لقضية السلام في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أود أن أدلي بنقاط موجزة قليلة. أولا، يجب ألا يؤدي وجود أزمات إقليمية أخرى إلى تكريس قدر أقل من الطاقة والانتباه إلى البوسنة والهرسك. فالاستقرار الدائم للبوسنة والهرسك ضروري لمستقبل المنطقة. وهو لم يتحقق نهائيا بعد. ولا يزال يتعين بذل جهد كبير قبل أن يتمكن الرسميون والشعب في البوسنة والهرسك من أخذ زمام مسؤولية مصير ذلك البلد. بيد أن الوقت ملح. ولا يمكن أن تبقى المساعدة الدولية على هذا المستوى الحالي إلى الأبد. والآن هو الوقت الذي يجب أن ندعم فيه إنجازاتنا حتى يمكن للاستثمارات الدولية الضخمة في البوسنة والهرسك أن تؤتي أكلها. وسوف تكون السنوات المقبلة القليلة حاسمة في الحصول على تقدم هام في الكثير من القطاعات الرئيسية: عودة اللاجئين والمشردين، وتوطيد المؤسسات الأساسية؛ وتعددية الحياة السياسية؛ والإصلاح الاقتصادي.

وثانيا، تظل فرنسا مهتمة بقوة بالبوسنة والهرسك بعد أربع سنوات من اتفاقات السلام الموقعة في باريس. وتبقى فرنسا أهم المساهمين في قوة تثبيت الاستقرار وفي فرقة العمل الشرطية الدولية. كما تعهدت فرنسا بأن تضمن طوال رئاستها القادمة للاتحاد الأوروبي أن تحتفظ البوسنة والهرسك بالكامل بدورها في استراتيجية الاتحاد لدول البلقان، واضعة في ذهنها بالطبع أن هذا يفترض وجود جهود مشتركة. وهي تضع أيضا في اعتبارها مرة أخرى أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هم بدرجة كبيرة أكبر المساهمين في البوسنة والهرسك. فمنذ عام ١٩٩١، قدم الاتحاد الأوروبي ما يزيد على ٢,٥ من بلايين اليورو إلى البوسنة والهرسك. وفي وسعه أن يلعب دورا مركزيا في مستقبل ذلك البلد على أساس هذا الجهد المالي ولا في المناظير الأوروبية هي الرافعة الحاسمة في تطور البوسنة والهرسك.

ويتصل تعليقي الثالث ببعثة الأمم المتحدة وتكوينها الأساسي، فرقة العمل الشرطية الدولية. وهذا الإجراء أساسي لإنشاء الدولة وحالة القانون في البوسنة والهرسك. ووراء الأرقام، المؤثرة في حد ذاتها، والتي أعطاها إلينا توا السيد كلاين بشأن تدريب أفراد الشرطة وتجنيد ضباط الشرطة من فئات الأقليات، ووراء الحقائق المتعلقة بالنظم القضائي، نجد كلا من واقع الماضي وخطة المستقبل.

ويتمثل واقع الماضي في قوة شرطة كانت أكبر مما ينبغي وغير محايدة في يد فئة الأغلبية. وكانت أيضا حالة العدالة تتعرض للضغوط. وخطة المستقبل التي يحولها باستمرار السيد كلاين والبعثة إلى واقع يوما بعد يوم، هي أن يتمكن كل ساكن من سكان البوسنة والهرسك من الذهاب إلى نقطة الشرطة في ثقة كاملة من أنه أو أنها سوف تلقى الدفاع بغض النظر عن النشأة وأنه أو أنها ستحصل على محاكمة نزيهة.

إن الخطة هي أن تقوم دولة البوسنة والهرسك في إطار إشراف ورقابة يمارسان على الحدود وعلى أن يصلح النظام القضائي فيها. والخبرة والمعرفة اللتان جرى تحصيلهما عن طريق برنامج تقييم النظام القضائي الذي تمارسه البعثة يجب الحفاظ عليهما في إطار متابعة البرنامج.

بعد أن استمعت إلى بيانات المتكلمين الآخرين والسيد كلاين، أود أن أعرب عن رأي وفد فرنسا بشأن هذا الموضوع. إننا نعتقد أنه يوجد حل مرض قد يتم التوصل إليه، على سبيل المثال بإيكال متابعة العملية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في الختام، تود فرنسا، مثل الأعضاء الآخرين، أن تعيد تأكيد تأييدها التام للسيد جاك كلاين وللبعثة اللذين يستحق عملهما الناجح الثناء.

أعطي الكلمة الآن للسيد كلاين ليرد على ملاحظات المتكلمين.

السيد كلاين (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أرد على البيانات بحسب تسلسلها. فيما يتعلق بجدولنا الزمني، أعتقد أننا وضعنا أهدافا واضحة محددة نعتقد أنها ممكنة التحقيق. وأؤكد للمجلس بأنني سأبذل قصارى جهدي لإنهاء هذه البعثة في الوقت المحدد، في إطار الميزانية ووفقا للولاية.

فيما يتعلق بالتهريب، أعتقد أن بوسع المجلس أن يشعر بالسرور إذ يعلم أن الأمم المتحدة كانت أول من تعرف على هذه المشكلة. ولما كانت البوسنة والهرسك لها أكثر من ٤٣٠ معبرا على الحدود - ممرات جبلية، وطرق ترابية، وطرق سريعة ذات ممرين - فإن لدينا دولة لها منافذ كثيرة تماما. لقد تعرفنا على المشكلة، وبدأنا نقتحم البيوت، وعملنا مع سفراء محليين على إعادة النساء إلى ديارهن. وعملنا مع المكتب الدولي للهجرة لنكفل، في حالة عودة النساء إلى ديارهن، تقديم مشورة إليهن وإدماجهن في المجتمع. وقد مولنا ديارا آمنة بشكل مؤقت، ونحن الآن نقوم بعملية تمويل ديار دائمة آمنة لهن.

إن التقرير متاح. وقد كتب بالتعاون مع زملائنا في مجال حقوق الإنسان. وأعتقد أنه يفي بحاجة ملحة.

أشكر كل الأعضاء على تعليقاتهم الكريمة تماما، وسأحملها معي عند عودتي. وكما قلت من قبل، ثمة ١٣ بلدا بين البلدان الخمسة عشر الممثلة حول هذه الطاولة ممثلا في بعثتي، إلى جانب أفراد من ٦٠ جنسية أخرى. وهذا يعني أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية تتضمنان ٧٣ جنسية مختلفة. وهؤلاء مواطنوكم من الرجال والنساء، من بلدانكم، يدللون كل يوم ميدانيا على أن الشعوب من مختلف الأعراق والديانات والطوائف يمكن أن تعمل معا بشكل بناء في قضية مشتركة. وتلك هي القيم العالمية للأمم المتحدة، التي نمثلها جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جاك كلاين على تعليقاته التي كانت، كما هو الحال دائما، دقيقة وحماسية. وأشكره على ذكره إسهامات الدول المختلفة كمثال على ما يمكن أن ينجزه المجتمع الدولي عندما يضافر قواه في بلد يحتاج منا إلى دعم متواصل.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.